

## تراجع عدد ضحايا الإرهاب لا يعني استتباب الأمن في مناطق الصراع

يحيل النظر إلى مناطق الصراعات المتعددة في العالم إلى شساعة مساحاتها وانتشارها. فهي تمتد غربا من أميركا الوسطى إلى الشمالية مرورا بأفريقيا الوسطى وشرق أفريقيا وصولا إلى الشرق الأوسط، وخاصة في العراق وسوريا واليمن، وانتهاء بجنوب شرق آسيا، مما جعلها البيئة الأولى للهجمات الإرهابية رغم تراجع أنشطة الجماعات المتطرفة بشكل ملحوظ.

باريس - تثبتت أحدث التقارير المتخصصة في تتبع نشاطات الجماعات المتطرفة حول العالم أن استراتيجية الحكومات في مكافحة الإرهاب بدأت تؤتي ثمارها على نحو أفضل مما كانت عليه قبل أكثر من خمس سنوات، لكن ذلك لا يعني أن التهديدات تم تطويقها بشكل كامل.

ومع أن بعض المؤشرات، التي ظهرت في السنوات الأخيرة خاصة بعد القضاء على تنظيم داعش المتطرف وخفوت نشاطات تنظيم القاعدة لعدة عوامل تتعلق بهيكليته، كانت توحي بأمل في تحسن الأوضاع لكن مستويات العنف استمرت في التصاعد وبتراجعات متفاوتة.

ويقول محللون ومختصون في الجماعات الإسلامية المتشددة إن مناطق متعددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عانت من تصاعد العنف وعدم الاستقرار المزمن الناجم عن التناهي السريع للتيارات الجهادية واحتمالات ضئيلة لإيجاد حلول.

وانعكست تلك الوضعيات على حياة الناس، حيث شهدت أوضاعهم الإنسانية مزيدا من التأزم نظرا للقيود المفروضة من قبل المتنازعين لوصول المعونات كما يحصل في اليمن على سبيل المثال، وأيضا الآثار التي خلفتها جائحة كورونا.

وفي مقابل ذلك، تؤكد الأمم المتحدة أن عمليات حفظ السلام كانت أكثر فاعلية في بعض المناطق الأخرى من العالم على غرار أفريقيا جنوب الصحراء، حيث كانت القوى الإقليمية أكثر رغبة وقدرة على التأثير بشكل حاسم.

وشهدت خارطة الإرهاب العالمي خلال العام الماضي الكثير من المؤشرات والاتجاهات الإيجابية بعد سنوات من الماسي التي واكبت انطلاق موجة إرهاب تنظيم داعش الذي وصل ذروته في عام 2014 عندما سيطر على مدينة الموصل وأعلن خلافته المزعومة واستولى على مساحات من أراض عراقية وسورية، قدرها البعض أنها أكبر من مساحة بريطانيا.

ويظهر مؤشر الإرهاب العالمي للعام 2020 الذي يصدره معهد الاقتصاديات والسلاام الأسترالي للأبحاث، ومقره في سيدني، ويتم نشره في لندن، أن مناطق الحروب تبقى المسرح شبه الحصري للهجمات الإرهابية مع تركيز 96 في المئة من الضحايا فيها على مستوى العالم خلال العام الماضي.

وبينما كانت جنوب آسيا المنطقة الأكثر تضررا من الإرهاب، ودرجة أقل منطقة أميركا الوسطى والبحر الكاريبي، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر إقليمي في الإرهاب، على التوالي، أقل عدد من الوفيات منذ عام 2003.

وتضم قائمة الدول العشر الأكثر تأثرا بالإرهاب أربع دول عربية هي العراق وسوريا والصومال وباكستان، وإلى جانب كل من أفغانستان ونيجيريا وباكستان والهند وجمهورية الكونغو الديمقراطية والفلبين.

وقال ستيف كيليلي الرئيس التنفيذي للمعهد إنه "مع دخولنا عقدا جديدا، نشهد ظهور تهديدات جديدة للإرهاب ويعد صعود اليمن المتطرف في الغرب والتدهور في منطقة الساحل أمثلة رئيسية، بالإضافة إلى ذلك، كما رأينا في الهجمات الأخيرة

في أفغانستان، حيث تنشط الحكومات في مكافحة الإرهاب بدأت تؤتي ثمارها على نحو أفضل مما كانت عليه قبل أكثر من خمس سنوات، لكن ذلك لا يعني أن التهديدات تم تطويقها بشكل كامل.

ورصد المعهد التراجع الأكبر بعد الوفيات في أفغانستان، حيث تنشط حركة طالبان وتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية (داعش)، وأيضا نيجيريا. حيث تنشط على مساحة واسعة جماعة بوكو حرام، مع انهزام البلدان الجهاديين اللذان سقط فيهما أكثر من ألف قتيل في أعمال إرهابية خلال السنة الماضية. وتعد طالبان المجموعة الإرهابية الأكثر حصدا للأرواح مع أن الحصيلة المنسوبة إليها تراجعت بنسبة 18 في المئة، أما تنظيم الدولة الإسلامية فقد استمرت قوته ونفوذه بالتراجع بعد نهاية دولة "الخلافة" التي أعلنتها العام 2019.

ستيف كيليلي مع دخولنا عقدا جديدا نشهد ظهور تهديدات جديدة للإرهاب

## محاكمة دبلوماسي إيراني في بلجيكا فرصة لتقصي دور سفارات طهران

التساهل الأوروبي يشجع الإيرانيين على مواصلة أنشطتهم التخريبية



إيران تضر نفسها بالقيام بأنشطة التجسس

وقد تم تأكيد هذا الاكتشاف في كل خطوة على الطريق من خلال التحقيق البلجيكي الذي استمر لمدة عامين طوال ذلك الوقت وفتت طهران صراحة وراء وكيلها بمحاولة عرقلة تسليمه بعد اعتقاله في ألمانيا خارج حدود حصانته الدبلوماسية النمساوية.

وعلى الرغم من تلك الجهود مساعده على الهروب من المساعلة، ظهرت رواية بديلة لمؤامرة الإرهاب تدريجيا تشير إلى أن أسدي كان يتصرف كعميل مارق، دون علم أو موافقة حكومته، ولكن تم فضحه بشكل مناسب ومتكرر من قبل أشخاص على دراية بالفضيحة.

أشخاص لديهم فهم قوي لكيفية عمل النظام الإيراني بشكل عام. وكتب جاك رايس رئيس أجهزة أمن الدولة البلجيكية في اتصاله الأخيرة مع وسائل الإعلام "تم وضع خطة الهجوم باسم إيران وتحت قيادتها لم يكن الأمر يتعلق بمبادرة شخصية من أسدي".

وليس من الواضح حتى ماذا قد يفكر أي شخص بخلاف ذلك، ما لم يكن ذلك لأن التدخل المباشر لدبلوماسي رفيع المستوى لا يبدو أنه جزء من أسلوب العمل المعتاد في إيران.

ويعتقد كوادراس أن هذه نقطة صحيحة، لكن التغيير في التكتيكات يجب أن يغير المزيد من الأسئلة حول القيمة المتصورة للهدف في 2018 أكثر مما يثيره حول من هو المسؤول في النهاية عن تحديد هذا الهدف.

ويبدو أن العزلة الدبلوماسية موضوع مثير للجدل بشكل خاص، لاسيما عندما يثير المدافعون احتمال إغلاق السفارات والقنصليات الإيرانية تماما.

لكن تفاصيل قضية أسدي يجب أن تحظى بتغطية إعلامية أوسع، ومن ثم يصبح من الأسهل بكثير على صناع القرار في أنحاء العالم التوقيع على استراتيجيات السياسة الخارجية التي تقر بأن إيران هي أبعد ما يكون عن الشريك الدبلوماسي العادي.

وبعيدا عن إغلاق الطريق لتعزيز الاعتدال داخل النظام الإيراني، فإن إغلاق السفارات سيحد فعليا من قدرة النظام على نقل التطرف الإرهابي إلى خارج حدوده وأحيانا إلى قلب أوروبا.

ولدى كوادراس قناعة أنه بالشراكة مع سياسات عربية حازمة أخرى، يمكن أن يتوقع من هذا النوع من العزلة الدبلوماسية إجبار النظام على اتخاذ موقف حيث يتعين عليه إما تغيير سلوكه بشكل جذري من أجل البقاء أو التركيز حصريا على الشؤون الداخلية والمخاطرة بالإطاحة به من قبل السكان المضطربين بشكل متزايد.

وكان بعد أن سحب الستار على البنية التحتية الإرهابية الحالية للنظام، يجب على المجتمع الدولي أن يفكر مليا في كيفية ضمان عدم تفعيلها أبدا بهذه الطريقة أو بأي طريقة أخرى مرة أخرى. ويؤكد الكثير من المراقبين السياسيين أنه لن يكفي مجرد تأمين إدانة المتطرفين في هذه القضية، رغم أن هذه بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح، بل يجب على القوى العالمية الكبرى تضخيم رسالة هذه القناعة حتى لا يساور النظام الإيراني شك في عواقب إحياء مؤامرات إرهابية أخرى في المستقبل.

وكتبت جاك رايس رئيس أجهزة أمن الدولة البلجيكية في اتصاله الأخيرة مع وسائل الإعلام "تم وضع خطة الهجوم باسم إيران وتحت قيادتها لم يكن الأمر يتعلق بمبادرة شخصية من أسدي".

وليس من الواضح حتى ماذا قد يفكر أي شخص بخلاف ذلك، ما لم يكن ذلك لأن التدخل المباشر لدبلوماسي رفيع المستوى لا يبدو أنه جزء من أسلوب العمل المعتاد في إيران.

ويعتقد كوادراس أن هذه نقطة صحيحة، لكن التغيير في التكتيكات يجب أن يغير المزيد من الأسئلة حول القيمة المتصورة للهدف في 2018 أكثر مما يثيره حول من هو المسؤول في النهاية عن تحديد هذا الهدف.

ويبدو أن العزلة الدبلوماسية موضوع مثير للجدل بشكل خاص، لاسيما عندما يثير المدافعون احتمال إغلاق السفارات والقنصليات الإيرانية تماما.

لكن تفاصيل قضية أسدي يجب أن تحظى بتغطية إعلامية أوسع، ومن ثم يصبح من الأسهل بكثير على صناع القرار في أنحاء العالم التوقيع على استراتيجيات السياسة الخارجية التي تقر بأن إيران هي أبعد ما يكون عن الشريك الدبلوماسي العادي.

وبعيدا عن إغلاق الطريق لتعزيز الاعتدال داخل النظام الإيراني، فإن إغلاق السفارات سيحد فعليا من قدرة النظام على نقل التطرف الإرهابي إلى خارج حدوده وأحيانا إلى قلب أوروبا.

ولدى كوادراس قناعة أنه بالشراكة مع سياسات عربية حازمة أخرى، يمكن أن يتوقع من هذا النوع من العزلة الدبلوماسية إجبار النظام على اتخاذ موقف حيث يتعين عليه إما تغيير سلوكه بشكل جذري من أجل البقاء أو التركيز حصريا على الشؤون الداخلية والمخاطرة بالإطاحة به من قبل السكان المضطربين بشكل متزايد.

وقد تم تأكيد هذا الاكتشاف في كل خطوة على الطريق من خلال التحقيق البلجيكي الذي استمر لمدة عامين طوال ذلك الوقت وفتت طهران صراحة وراء وكيلها بمحاولة عرقلة تسليمه بعد اعتقاله في ألمانيا خارج حدود حصانته الدبلوماسية النمساوية.

وعلى الرغم من تلك الجهود مساعده على الهروب من المساعلة، ظهرت رواية بديلة لمؤامرة الإرهاب تدريجيا تشير إلى أن أسدي كان يتصرف كعميل مارق، دون علم أو موافقة حكومته، ولكن تم فضحه بشكل مناسب ومتكرر من قبل أشخاص على دراية بالفضيحة.

أشخاص لديهم فهم قوي لكيفية عمل النظام الإيراني بشكل عام. وكتب جاك رايس رئيس أجهزة أمن الدولة البلجيكية في اتصاله الأخيرة مع وسائل الإعلام "تم وضع خطة الهجوم باسم إيران وتحت قيادتها لم يكن الأمر يتعلق بمبادرة شخصية من أسدي".

وليس من الواضح حتى ماذا قد يفكر أي شخص بخلاف ذلك، ما لم يكن ذلك لأن التدخل المباشر لدبلوماسي رفيع المستوى لا يبدو أنه جزء من أسلوب العمل المعتاد في إيران.

ويعتقد كوادراس أن هذه نقطة صحيحة، لكن التغيير في التكتيكات يجب أن يغير المزيد من الأسئلة حول القيمة المتصورة للهدف في 2018 أكثر مما يثيره حول من هو المسؤول في النهاية عن تحديد هذا الهدف.

ويبدو أن العزلة الدبلوماسية موضوع مثير للجدل بشكل خاص، لاسيما عندما يثير المدافعون احتمال إغلاق السفارات والقنصليات الإيرانية تماما.

لكن تفاصيل قضية أسدي يجب أن تحظى بتغطية إعلامية أوسع، ومن ثم يصبح من الأسهل بكثير على صناع القرار في أنحاء العالم التوقيع على استراتيجيات السياسة الخارجية التي تقر بأن إيران هي أبعد ما يكون عن الشريك الدبلوماسي العادي.

وبعيدا عن إغلاق الطريق لتعزيز الاعتدال داخل النظام الإيراني، فإن إغلاق السفارات سيحد فعليا من قدرة النظام على نقل التطرف الإرهابي إلى خارج حدوده وأحيانا إلى قلب أوروبا.

ولدى كوادراس قناعة أنه بالشراكة مع سياسات عربية حازمة أخرى، يمكن أن يتوقع من هذا النوع من العزلة الدبلوماسية إجبار النظام على اتخاذ موقف حيث يتعين عليه إما تغيير سلوكه بشكل جذري من أجل البقاء أو التركيز حصريا على الشؤون الداخلية والمخاطرة بالإطاحة به من قبل السكان المضطربين بشكل متزايد.

وقد تم تأكيد هذا الاكتشاف في كل خطوة على الطريق من خلال التحقيق البلجيكي الذي استمر لمدة عامين طوال ذلك الوقت وفتت طهران صراحة وراء وكيلها بمحاولة عرقلة تسليمه بعد اعتقاله في ألمانيا خارج حدود حصانته الدبلوماسية النمساوية.

يدفع الكثير من الدبلوماسيين الغربيين الحكومات الأوروبية إلى رسم معالم علاقة أكثر تشددا مع النظام الإيراني من خلال اتباع مسار العزلة الدبلوماسية عبر إغلاق السفارات الإيرانية في العواصم الغربية أو مقاطعتها بسبب إصرارها على قمع المعارضين في الخارج واستهدافهم بالقتل بهدف كتم أصواتهم، وهو خيار يرى البعض أنه حتمي باعتباره أحد الآليات الدولية لمواجهة الإرهاب العابرة للحدود.

لندن - تستخدم إيران سفاراتها وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج كغطاء لأنشطة أجهزة استخباراتها مستفيدة من حق الحصانة الدبلوماسية. وقد أثبتت العديد من التحقيقات في العواصم الأوروبية أن أنشطة إيران تعد من بين الأعلى إلى جانب روسيا، وهي محرك خفي للأعمال الإرهابية التي تديرها طهران من خلف الكواليس.

وبالنظر إلى طبيعة تلك الأعمال المتزايدة من خلال انزغها المنتشرة حول العالم، ولاسيما حزب الله اللبناني، وعلاقة ذلك بدبلوماسيات إيران في الخارج، والتي يرى البعض أنها تحولت إلى أوكار للتجسس على المصالح الغربية، يعتقد المحللون أن الوقت قد حان من أجل مقاطعة أو إغلاق تلك السفارات كونها خيارا حتميا في مواجهة الإرهاب العابرة للحدود.

ومن بين هؤلاء العديد من أعضاء البرلمان من أوروبا والسفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة بيل ريتشاردسون ورئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية الكندي ستيفن هاربر وجون بيرد ووزير خارجية فرنسا وإيطاليا السابقان برنارد كوشنير وجولييو تيرزي والمحايمي الشخصي السابق للرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب، رودى جوليانى.

وتقف قائمة الضحايا المحتملين هذه جنبا إلى جنب مع المكان الفرنسي كسبب لاهمية تقديم الحكومات الغربية لرد فعل حازم على مؤامرة الإرهاب.

ومن الناحية المثالية كان من الممكن أن يحدث رد الفعل هذا بعد وقت قصير جدا من الكشف عن تفاصيل المؤامرة خاصة بعد الإعلان عن إلقاء القبض على أسدي، لكن محاكمة ذلك الدبلوماسي تمثل فرصة أخرى لتحالف عربي موحد لإرسال رسالة قوية إلى المسؤولين عنه في طهران.

وأدى تحقيق أولي استمر شهورا في تلك المؤامرة الإرهابية إلى إعلان من الحكومة الفرنسية صراحة وبشكل لا لبس فيه أن العملية قد تمت الموافقة عليها على أعلى مستويات النظام الإيراني.

ومن الواضح أن كوادراس نائب سابق لرئيس البرلمان الأوروبي والرئيس الحالي لمنظمة اللجنة الدولية للبحث عن العدالة غير الحكومية ومقرها بروكسل، في تقرير نشرته مجلة "موديرن دبلوماسي" أن الفرصة سانحة اليوم للقوى الغربية لإعادة النظر العام تجاه النظام الذي يمكن ويعدم بنشاط مثل هذه المؤامرات الإرهابية.

وستكون فرصة أمام الادعاء البلجيكي لحسابته مع بقية المشاركين عن الأنشطة التي كان من الممكن أن تضرر بدعوة الديمقراطية، في الشرق الأوسط. ولكن كوادراس يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أنه يكاد يجزم أن المحاكمة

ضغوط متزايدة لكي تحظى محاكمة أسدي بتغطية إعلامية حتى يتشكل قرار سياسي بأن إيران ليست شريكا دبلوماسيا

وأوضح العديد ممن حضروا تجمعا للمعارضة الإيرانية مؤخرا بعض الطرق التي يمكن من خلالها نقل هذه الرسالة، ففي عدد من المؤتمرات عبر الإنترنت، استغلوا الفرصة للدعوة إلى تعزيز العقوبات الاقتصادية على النظام، والمزيد من العزلة الدبلوماسية مع تصنيف الحرس الثوري الإسلامي ووزارة المخابرات الإيرانية وكذلك جهاز الأمن ككيانات إرهابية.

ويبدو أن العزلة الدبلوماسية موضوع مثير للجدل بشكل خاص، لاسيما عندما يثير المدافعون احتمال إغلاق السفارات والقنصليات الإيرانية تماما.

لكن تفاصيل قضية أسدي يجب أن تحظى بتغطية إعلامية أوسع، ومن ثم يصبح من الأسهل بكثير على صناع القرار في أنحاء العالم التوقيع على استراتيجيات السياسة الخارجية التي تقر بأن إيران هي أبعد ما يكون عن الشريك الدبلوماسي العادي.

وبعيدا عن إغلاق الطريق لتعزيز الاعتدال داخل النظام الإيراني، فإن إغلاق السفارات سيحد فعليا من قدرة النظام على نقل التطرف الإرهابي إلى خارج حدوده وأحيانا إلى قلب أوروبا.

ولدى كوادراس قناعة أنه بالشراكة مع سياسات عربية حازمة أخرى، يمكن أن يتوقع من هذا النوع من العزلة الدبلوماسية إجبار النظام على اتخاذ موقف حيث يتعين عليه إما تغيير سلوكه بشكل جذري من أجل البقاء أو التركيز حصريا على الشؤون الداخلية والمخاطرة بالإطاحة به من قبل السكان المضطربين بشكل متزايد.



ستيف كيليلي مع دخولنا عقدا جديدا نشهد ظهور تهديدات جديدة للإرهاب

ورغم انخفاض نشاط داعش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تزال الجماعات التابعة لداعش نشطة في جميع أنحاء العالم، حيث سجلت 27 دولة هجوما من قبل التنظيم أو الجماعات الصغيرة المنتمية إليه.

وأوضح تقرير المعهد أنه "للمرة الأولى منذ بدأ التنظيم نشاطه، كان مسؤولا عن أقل من ألف قتيل خلال سنة". وفي المقابل، أصبحت منطقة الساحل التي تنتشر فيها مجموعات جهادية متشعبة مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة من أكثر المناطق عرضة للإرهاب.

وسجلت في بوركينافاسو التي تستهدفها المجموعات الجهادية الناشطة في المنطقة بكثرة، الرقم القياسي مع ارتفاع نسبته 590 في المئة في عدد الضحايا. وتعرف مالي والنيجر المجاورتان لها تراجعا كبيرا في الوضع كما الحال في سريلانكا وموزمبيق.

وقال المؤشر في بيانه إن "أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانت الأكثر تضررا مع وجود سبع من أكثر عشر دول شهدت ارتفاعا في عدد الضحايا في هذه المنطقة" وقد حصل بهذه المنطقة 41 في المئة من القتلى الذين سقطوا في هجمات منسوبة إلى داعش في العالم العام الماضي.

أما في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية وأوقيانوسيا فقد أتى الارتفاع الأكبر من إرهاب اليمن المتطرف، الذي أودى بحياة قرابة 89 قتيلًا أي بزيادة 250 في المئة عن العام 2014.

ورغم ذلك يشير معدو التقرير إلى وجود ميل تراجمي فعلي في الأعمال الإرهابية، وتراجع عدد الضحايا في قرابة 103 دول وهو معدل تحسن قياسي منذ اعتماد المؤشر قبل ثماني سنوات، بينما شهدت 63 دولة هجوما إرهابيا واحدا على الأقل العام الماضي، وهو أدنى عدد منذ 2013 إلا أن الإرهاب "يبقى تهديدا خطرا وكبيرا في الكثير من الدول".

المؤشر قبل ثماني سنوات، بينما شهدت 63 دولة هجوما إرهابيا واحدا على الأقل العام الماضي، وهو أدنى عدد منذ 2013 إلا أن الإرهاب "يبقى تهديدا خطرا وكبيرا في الكثير من الدول".

المؤشر قبل ثماني سنوات، بينما شهدت 63 دولة هجوما إرهابيا واحدا على الأقل العام الماضي، وهو أدنى عدد منذ 2013 إلا أن الإرهاب "يبقى تهديدا خطرا وكبيرا في الكثير من الدول".

